

الأحكام القانونية والشرعية لل عملات الافتراضية في العقود الالكترونية - البتكوين نموذجاً

Legal and legal provisions of virtual currencies in electronic contracts - Bitcoin as a model

رشا بشار الصباغ *

جامعة شقراء - كلية العلوم والدراسات

الإنسانية - قسم القانون

ralsabbaq@su.edu.sa

تاريخ إرسال المقال: 2022 / 12 / 01 تاريخ قبول المقال: 2023 / 01 / 27 تاريخ نشر المقال: 2023 / 03 / 19

الملخص:

يهدف هذا البحث الى التعريف بعملة البتكوين وبيان مميزاتها وحكم التعامل بها في العقود من الناحية الشرعية والقانونية لكونها ليس لها أساس مادي ملموس والآثار المحتملة التي تترتب على التعامل بها في ظل عدم وجود أحكام قانونية منظمة لها على المستوى الدولي والمحلي، وقد تم التوصل الى عدة نتائج أهمها أن البتكوين هي عملة ناتجة عن استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة التي تتمتع بالعديد من المزايا لأنها تستخدم لإرسال واستقبال الأموال عبر الإنترنت، ويمكن استخدامها في الأعمال المشروعة وغير المشروعة. لذلك يجب اتخاذ إجراءات دولية سريعة لتنظيمها قانونياً من خلال اتفاقيات دولية موحدة تعمل على تنظيم طرق التعامل القانوني معها.

الكلمات المفتاحية: العملة الافتراضية، البتكوين، العقود الالكترونية، البلوك تشين، احكام الشريعة الاسلامية، القوانين الدولية.

Abstract:

This research aims to introduce Bitcoin currency and indicate its advantages and the ruling on dealing with it in contracts from a legal and legal point of view because it does not have a tangible material basis and the potential effects of dealing with it in the absence of legal provisions regulating it at the international and local levels, and several results have been reached, the most important of which is that Bitcoin is a currency resulting from the use of modern technological techniques that have many advantages because they are used to send and receive money via the Internet, and can be used in Legitimate and unlawful acts.

Therefore, swift international measures must be taken to regulate them legally through unified international agreements that regulate the ways of dealing with them.

Keywords: Virtual currency, Bitcoin, electronic contracts, blockchain, Islamic Sharia provisions, international laws.

مقدمة:

من المعلوم أن معالجة مسألة التعامل مع عملة البتكوين من أجل الوصول إلى رؤية محددة تحمل توصيات معمقة وتستند إلى أسس قانونية وعلمية وواقعية من خلال تحديد الأحكام القانونية للبتكوين والكشف عن المخاطر التي تنتج عن انتشارها دون وجود تشريعات دولية منظمة للتعامل معها بالإضافة إلى تأثيرها على الاقتصاد، خصوصاً مع الغموض المتعلق بإخفاء الهوية والسرية التي يعاني منها التعامل مع عملة البتكوين مع عدم استقرار قيمتها مما يشكل مصدر قلق كبير لاستخدامها. ويترتب على وجودها وتداولها بمفهومها وشكلها الحالي عدة آثار مالية واقتصادية واجتماعية وأمنية وقانونية، لذلك إذا كانت هناك تهديدات حقيقية للتعامل مع البتكوين في الاقتصاد المحلي والعالمي، فهي أنها ليست تحت سيطرة أو إشراف البنوك المركزية والوكالات الرسمية، مما يسهل إجراء المعاملات غير القانونية من خلالها، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحصيل الضرائب، ويساعد أيضاً على تهريب الأموال إلى خارج البلاد. والتعامل معها محفوف بالمخاطر على مستوى الأمن الاقتصادي، حيث لا توجد بنية تحتية قوية لهذه العملة وعدم مركزية تنظيمها القانوني للحماية على مختلف المستويات، وتتمثل مشكلة البحث في مدى معالجة التشريعات الوطنية والدولية بوضع آليات وأحكام تنظم عملية التداول في عملة البتكوين تحت نظام قانوني دولي ووطني ونطاق تطبيق أحكام العقود الإلكترونية بعملة البتكوين، ويهدف هذا البحث إلى بيان الطبيعة والأحكام القانونية للتعامل بالبتكوين وبيان حكمه الشرعي وتوضيح دور التشريع الوطني والدولي في تنظيم كل ما يتعلق في البتكوين .

المبحث الأول: التعريف بعملة البتكوين والعملات المشفرة وبيان خصائصها.

تعتبر عملة البتكوين من العملات الرقمية التي تعتمد على التشفير ويتم استخدامها لشراء الخدمات والسلع وبذلك فهي تعد مال، والمال هو اسم لكل ما يتموله الإنسان ويتملكه من نقود وعقار وحرث ومتاع وحيوان وغيرها.

وتعريف المال في اللغة: ما ملكته منكل شيء (الطرابلسي، 1959، 259)، حيث قال تعالى في كتابه العزيز: [وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبِ] (سورة البقرة، 177)، وكما قال تعالى في كتابه: [الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا] (سورة الكهف، 46).

فالمال فقهاً هو: الحق المالي الذي يرد على الشيء، والشيء هو محل هذا الحق.

والمال في القانون المدني الأردني هو: كل عين أو حق له قيمة مادية في التعامل (قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال الأردني، مادة 2أ)، وعرف القانون الأردني المال في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأنه: كل عين أو حق له قيمة مادية في التعامل، والوثائق والسندات أياً كان شكلها بما في ذلك الحسابات المصرفية والأوراق المالية والأوراق التجارية والشيكات السياحية والحوالات وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية مهما كانت الوسيلة التي يتم الحصول عليها بها (القانون المدني الأردني، مادة 43)، أما بخصوص عملة البتكوين فهي عملة مشفرة ابتكرها الإنسان من خلال التشفير وهي لا تحتاج إلى وسيط ولا تنتمي إلى دولة معينة ولا تخضع لأية شروط أو قيود وإنما تقوم على نظام الثقة المتبادل بين المتعاملين بها. كما انها غير مادية أو حسية متصلة بالشبكة العنكبوتية يتم الحصول عليها من خلال التعدين¹ أو التقيب أو قيام شخص معين بشراء تلك العملة من شخص يمتلكها عبر الإنترنت، ويمكن فك رموز الشيفرة الخاصة بها والأرقام بواسطة أجهزة حواسيب متطورة وحديثة، فهي تستمد قوتها من خلال فك هذه الرموز والشيفرات ويتم تداولها عبر المحافظ

¹ تعدين البيتكوين يحتاج إلى أجهزة ذات معالجات سريعة، حيث يقوم المستخدم بتثبيت برنامج التعدين ويكون على اتصال مع شبكة بيتكوين ويقوم الحاسوب بحل مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة (الخوارزميات) لكشف سلسلة طويلة من الأرقام والحروف، تميل إلى التعقد كلما ارتفعت الكمية التي يصدرها، بعدها يتمكن من إصدار العملة وتحويلها إلى أصل في محفظة مالية إلكترونية، يتم استخدامها بعد ذلك عبر شبكة الإنترنت، مثلها مثل أي عملة في العالم وتتم مراقبة ومشاركة حركة نقل أو تحويل العملة بين المستخدمين عبر الإنترنت وتوثيق المعاملة بتوقيع إلكتروني لا يمكن تغييره أو تزويره أو حذفه، بعدها يتم تخزين المعلومة في شبكة الإنترنت دون تسجيل أي بيانات شخصية.

الأحكام القانونية والشرعية للعملات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً

الإلكترونية التي صممت خصيصاً لها لإتمام عمليات البيع والشراء دون أن تكون لهذه العملة رقم تسلسلي أو أرصدة في البنوك.

خصائص عملة البتكوين

عملة البتكوين هي عملة تمتاز بالعديد من الخصائص التي تتميز بها وذلك نظراً لآلية عملها وطبيعتها ووظائفها. أبرزها:

1. عملة رقمية **Digital Currency** : ويعني أنه ليس لها وجود كيان مادي ملموس، وإنما وجودها افتراضي حيث تتواجد في فضاء افتراضي فهي تستخدم من خلال الإنترنت فقط، وهذه العملة تُخزن في محافظ إلكترونية افتراضية على الإنترنت بحساب المتعامل بها، والتي تُخزن بها كافة المعلومات المتعلقة بالشخص المتعامل مستخدم البتكوين ولها قيمة ذاتية. (شاهين، 2020).

2. خوارزمية التشفير: فهي تقوم على نظام خوارزمي يضمن منها ويُعزز من ثقة المتعاملين بها كنظام نقدي بديل (ديب، 2018) فهذه التقنية تستخدم التشفير للتأكد من صحة المعاملة، وتعتمد على مبادئ التشفير بذلك، فهي متاحة لجميع الأشخاص لتعدينها بحسب إمكانيات الشخص الفنية والتقنية (بحي، 2019).

وتكمن وظيفة التشفير في ضمان سرية التواصل بين أطراف المعاملات بالإضافة الى توفير الهويات الرقمية لتجنب عملية التزوير

3. ضوابط الإصدار: عملة البتكوين حدد لها مؤسسها السقف العالي لإصدارها، بحيث لا يتجاوز عدد البتكوين 21 مليون بتكوين، وذلك تجنباً للتضخم وللحفاظ على قيمتها وندرته وصعوبة إيجادها. وهذه الضوابط تتمثل في تعقيد البرنامج والتشفير وزيادة تعقيد المسائل الحسابية، فكلما زادت نسبة إصدار البتكوين كلما زادت صعوبة إنتاجه في المرة القادمة، حتى نصل لمرحلة لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال الشراء.

4. عملة لا مركزية: أي لا يتحكم بإصدارها بنك مركزي أو تتبع له أو تسيطر عليها دولة أو منظمة، كما أنه لا يتم التحكم في الكمية المعروضة منها أو حتى سعرها، كما أنها لا تتأثر هذه العملة بالسياسة النقدية لأي دولة لأنها مستقلة عن الدول ولا تتحكم بها، ويتم نقلها بواسطة الند للند دون الحاجة لوسيط لأنها تعتمد على نظام الثقة بين مستخدميها، فهي عملة غير نظامية (عبد العزيز، 2017) ، وليست مدعومة من أية جهة حكومية أو منظمة دولية، ويمكن تداولها في أي وقت (محمد، 2017).

الأحكام القانونية والشرعية للعمليات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً

5. حل مشكلة الإنفاق المزدوج: أن البتكوين تعالج مشكلة الإنفاق المزدوج الموجودة في العملات الإلكترونية من خلال المعديين الذين يقومون بتتبع أرصدة البتكوين على سلسلة الكتل باستمرار، والتأكد من صحة المعاملات التي تجري والتأكد من أن عملة البتكوين لم يتم إنفاقها مرتين، ومنه لا يمكن لأي شخص مستخدم أن يقوم بالاحتيال والإنفاق المزدوج لهذه العملة. (المنصوري، 2021).

6. التحصين الأمني: بمعنى أن المعاملات ضمن البتكوين تكون علنية ولا يستطيع أي شخص القيام بالاحتيال لأن الحسابات الرياضية التي يعمل بها نظام البلوك تشين سوف تبينها وتمنع إلى الجمع بين السجلات وهذا هو السبب في منع العمليات الاحتيالية، وبناء على ذلك يتم دائماً استبدال الوسطاء والبنوك من خلال ميزة التحقق من التشفير (محمد، 2017).

المبحث الثاني: الأحكام القانونية والشرعية لعملة البتكوين

إن التعامل بعملة البتكوين أثار مشاكل متعددة بسبب عدم وجود طبيعة قانونية لهذه العملة من أجل تحديد الأحكام الخاصة بها لكي نعتبرها عملة بالمعنى القانوني أم لا؟ وهل عملة البتكوين سلعة أم لا وهل تقوم البتكوين بنفس الوظائف التي تؤديها العملات القانونية؟ أم أنها تنتمي لنوع جديد من العملات؟ ومدى اعتبارها عملة قانونية مشروعة خصوصاً أن تداول هذه العملة يرتبط بالحريات العامة والحريات الاقتصادية وعدم مخالفتها لأحكام القانون وقبولها العام لدى الأفراد (ديب، 2018).

فتحديد طبيعة وأحكام عملة البتكوين سوف يساعد في توضيح هذه العملة وأهميتها من الناحية العملية والقانونية والشرعية بسبب استخدامها من قبل الأفراد والشركات والمؤسسات واعتبارها وسيلة للدفع، وكذلك إبرام العقود الإلكترونية والذكية.

وحتى نصل إلى نتيجة فيما إذا كانت هذه العملة تنتمي إلى العملات التقليدية والإلكترونية القانونية لكي نستطيع تطبيق الأحكام القانونية والشرعية عليها، أما إذا لم تكن تنتمي للعملات التقليدية والإلكترونية القانونية، فسوف نكون أمام نوع جديد من العملات غير المحدد بنظام نقدي وقانوني يحكمها ويحددها، لذلك يجب دراستها وتحليلها من أجل وضع حلول تتناسب معها.

ونبدأ التساؤل حول طبيعة عملة البتكوين القانونية حتى يتم تنظيمها قانوناً وحل المشكلات التي تواجهها من أجل حماية المتعاملين بها، وكذلك توفير الحماية اللازمة لأمن الدول من الجرائم التي تتم

الأحكام القانونية والشرعية للعملات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً

باستخدامها، وبما أن هذه العملة لم يتم تنظيمها إلى الآن لصعوبة تحديد الطبيعة القانونية لها، فهي كأصل عام قانونية لعدم صدور قانون يسن على حظرها وتحريمها وتجريم التعامل والتداول بها.

وقد تباينت آراء الفقهاء في تحديد طبيعتها القانونية، فمنهم من اعتبرها عملة لأنها تؤدي وظائف النقود ولأنها حظيت على قبول الأفراد، وهناك من اعتبرها سلعة تباع وتشترى، وذلك لأنه ليست لها قيمة محددة خاصة بها ولأنها لم تصدر عن طريق البنوك المركزية المعتمدة ولا بأمر السلطان.

وهناك من اعتبرها وسيلة للتبادل والتداول دون وسيلة للدفع، وذلك بناء على الفروقات التي حددها خبراء الاقتصاد بين وسائل التبادل والتداول ووسائل الدفع النهائي، فوسيلة الدفع النهائي تتطلب تحصيل المال الحقيقي، وليست تبادل وتداول من محفظة المشتري إلى محفظة البائع (طارق، 2021).

ومنهم من اعتبرها وسيلة دفع على شكل ونوع جديد لعملة خاصة، وذلك لقبول عدد كبير من الأفراد والمتاجر والشركات التعامل والتداول بها ولقيامها بوظائف النقود.

من خلال آراء الفقه حول تحديد طبيعة البتكوين، فإن الرأي الراجح من وجهة نظري المتواضعة أن البتكوين هي عملة تتمثل بصور رقمية، لها قيمة نقدية معينة يتم التعامل بها على شبكة الإنترنت، وتكون الحيازة لهذه العملة هو وجود محفظة تحتوي على اسم المستخدم ورقم سري خاص به، مما يجعل امتلاكها مسألة رمزية، لأن المحفظة محل حماية مثلها مثل الحسابات الشخصية كالبريد الإلكتروني من أجل الحفاظ على المتعاملين وحقوقهم، كما أن القانون يعاقب على اختراق الحسابات الشخصية أو القيام بإتلاف الأشياء داخل الحسابات الشخصية.

ولمعرفة قانونية وشرعية عملة البتكوين، لابد من البحث في تكييفها القانوني والشرعي.

المطلب الأول: التكييف القانوني لعملة البتكوين

لم يتم لغاية الآن تشريع قانوني موحد ينظم أحكام البتكوين بسبب صعوبة تحديد الطبيعة القانونية لهذه العملة، لذلك فإن عملة البتكوين هي ظاهرة اقتصادية لها وجود فعلي وعلمي في كثير من الشركات والمؤسسات ولكن بدون ضوابط وشروط إصدار، وتداولها يعني أنها تستند إلى قبولها للتداول لدى فئة معينة من الأفراد والمؤسسات لمرعاة حرياتهم التعاقدية وفقاً لمبدأ سلطان الإرادة مما يحتم علينا تكييفها القانوني، وسوف أقوم بطرح اتجاهات الفقه حول تكييفها القانوني.

الأحكام القانونية والشرعية لل عملات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً

أولاً: البتكوين أداة استثمار.

البتكوين أداة استثمار ناجحة حققت النتائج المرجوة منها للعديد من الأشخاص والشركات، فتقلب سعر صرفها وارتفاع قيمتها إلى آلاف الأضعاف وجه نظرة العالم للاستثمار فيها، وقد صنفت بأنها استثمار، حيث تم التعامل مع أنشطة صندوق وتداول Bitcoin (ETF) Exchange، Winklevoss BitcoinTrust معاملة الأوراق المالية، كما أنه قررت لجنة الانتخابات الأمريكية الفيدرالية FEC أنه يمكن قبولها كأ سهم أو سندات ولكن ليس عملة، كما أن هيئة الأوراق المالية الأمريكية قالت " المضاربة عليها شكل من أشكال الاستثمار في الأموال " (لطي، 2021)، وأنها أول من صنف البتكوين بالأوراق المالية وأخضعها لتنظيم الهيئة ورقابتها وتوفير الحماية للمستثمرين فيها.

يتبين للباحث مما سبق أن عملة البتكوين تم قبولها كشكل من أشكال الأوراق المالية على أساس أنها أموال بالمعنى القانوني، فهي تمثل المال العيني المنقول وبالتالي هي عملة يقوم المستخدمون بشرائها للاستثمار ولمبادلاتهم التجارية ووسيلة للدفع في العقود التجارية الإلكترونية، إلا أن القولان البتكوين هي أداة استثمار هو قول ليس دقيق ولا يحدد الطبيعة القانونية للبتكوين بوضوح.

ثانياً: البتكوين سلعة:

لقد تم وصف البتكوين من قبل بعض الفقه بأنها سلعة وليس عملة وذلك استناداً إلى عدم إصدارها من قبل بنك أو جهة حكومية، فهي تفتقر إلى جهة الإصدار للاعتراف بها كعملة، وتقلب أسعارها على غرار العملات القانونية التي تتسم بالاستقرار، كذلك تباع وتشتري، فهي ليست لها قيمة لذاتها. كما أنهم اعتبروها سلعة تتشابه في وصفها مع الذهب لكونها لا يصدران من قبل بنك أو سلطة مركزية ولا يوجد إشراف على إصدارها وتداولها وإيضاً كلاهما يحتاج إلى التعدين، بالإضافة إلى أن سعرها غير ثابت، وهذا الرأي أيدته اللجنة الأمريكية لتداول العقود الآجلة للسلع (CFTC) لسنة 2015، وكذلك دائرة الضرائب الأسترالية ودائرة الإيرادات الكندية (Mandee) (2015، CRA)، وكذلك أكدت دائرة خدمات الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) لسنة 2014 هذا التصنيف بالتعامل معها على أنها سلع خاضعة كملكية معنوية غير ملموسة لذات الأحكام المطبقة على تعاملات الملكية التقليدية، وهي بذلك تخضع للضريبة (Joly، 2014).

كذلك مجلس الشيوخ الفرنسي اعتبر أن البتكوين سلعة مملوكة وليست عملة وذلك عام 2014 (Vauplane 2014)، لكن هيئة الأسواق المالية الفرنسية لم تقبل برأي مجلس الشيوخ الفرنسي واعتبرتها عملة رقمية إلكترونية غير منظمة وفق الأحكام والتشريعات (لطي، 2021). كما أن

الأحكام القانونية والشرعية للعملات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً

محكمة العدل الأوروبية اعتبرتها وسيلة للدفع بين المستخدمين والكيانات التي تقبل التعامل بها (أبو زهو، 2018).

إلا أن الفقه الإسلامي كان له رأي مختلف، فرفض اعتبارها سلعة لأن السلع تكون بشكل مادي ملموس مخصصة للانتفاع المباشر وهو تحقيق المنفعة المباشرة واقتناء السلعة بشكل ملموس (أبو زهو، 2018).

ومن وجهة نظري المتواضعة اتفق مع رأي الفقه الإسلامي الذي لا يعتبر البتكوين سلعة لأنها لا تشبع أي رغبة استهلاكية، فالبتكوين تُعتبر عملة ذات طبيعة مالية معلوماتية معنوية.

ثالثاً: البتكوين عملة

يقول بعض الفقه أن البتكوين عملة يتم استخدامها كوسيلة للدفع مقابل شراء المنتجات والخدمات والسلع، فهي تُعتبر وحدة حساب بالمعنى الاقتصادي. (طارق، 2011).

وأما رأي الفقه الإسلامي فهو قول الإمام أحمد بن حنبل: "لا يصلح ضرب الدراهم إلّا في دار الضرب بإذن السلطان، لأنّ إن ترخص لهم ركبوا العظام" (أبي يعلى، 1995)، لذلك فإن البتكوين ليست عملة لأنّ النقود تصدرها الدولة وحدها، ومعظم التشريعات أكدت على أهمية النقود باعتبارها مظهراً من مظاهر سيادة الدولة، والبتكوين لم تصدر عن دولة ولا عن أي بنك ولا تخضع لأي تنظيم أو رقابة عليها، وقد أعلن عن ذلك البنك المركزي الأوروبي بأن العملات الافتراضية لا يثبت لها المركز القانوني للعملات أو النقد، ولكن يتم قبولها من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين كوسيلة للتبادل أو لأي غرض آخر، وهو الموقف الذي تبناه أيضاً الاتحاد الأوروبي التوجيه رقم 2018/843 (لطي، 2021).

ولكن من وجهة نظري المتواضعة فإن البتكوين عملة لوجود قيمة مادية لها لكونها تؤدي وظائف النقود بوسيلة الدفع مقابل شراء السلع والمنتجات وتحظى بقبول العديد من الأفراد والشركات كوسيلة للدفع. بالإضافة الى الاستقلالية التامة، فهي لا ترتبط بأي حساب بنكي ويتم تداولها بحرية تامة، وايضاً قابليتها للتجزئة مثل الملي بكوين والتي تساوي 1000/1 بكوين .

المطلب الثاني: التكيف الشرعي لعملة البتكوين

إن الحياة في تطور مستمر في كافة المجالات، حيث أدى هذا التطور الى تداول العملات الرقمية المشفرة كوسيلة للدفع، وأصبحت البتكوين أمراً واقعاً في جميع أنحاء العالم حيث بات مجموعة من الأفراد والشركات يتعاملون بها كبديل للعملة التقليدية. وأما رأي الشريعة الإسلامية فيها فكان على النحو الآتي:

عرف جمهور الفقهاء المعاصرين العملة بتعريفات متقاربة ومنهم الدكتور عمر سليمان الأشقر بأنها: " ما اتخذها الناس وسيطاً للتبادل ومخزوناً للقيم ومقياساً للأسعار " (الأشقر، 1418، 18)، فالنقود جزء لا يتجزأ من التراث الإسلامي، وقد طرأت عليها العديد من التغيرات والتطورات، فقد بُعث النبي محمد صل الله عليه وسلم وكان الناس يتعاملون بالدرهم والدنانير. قال تعالى: [وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ] (يوسف، 20).

وقال تعالى: [وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لَأَيُودَّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً] (آل عمران، 75).

وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة والزكاة والجزية من خلال الدرهم والدنانير، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم: " لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء " (المسلم، 1986).

وبعد أن توفي النبي بدأ التفكير في تغيير العملة فأضاف عمر رضي الله عنه سنة 18 هـ نقوشاً إسلامية، حيث أضاف على بعضها اسمه، وبعضها الآخر عبارة الحمد لله، وبعضها الآخر عبارة محمد رسول الله وغيرها.

وقد بقي الحال هكذا الى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، حيث قام باجراء استحداثات، فهو أول من ضرب العملة الإسلامية في الإسلام، وأصبحت تُضرب في بلاد الشام، وكان ذلك بسبب أن عبد الملك أرسل إلى ملك الروم كتاباً يتضمن فضل الرسول عليه الصلاة والسلام وبعض الآيات القرآنية، فغضب ملك الروم، وأرسل إلى عبد الملك كتاباً قائلاً فيه: كف عن ذلك وإلا ذكرت نبيكم في دنائيرنا بما تكره، فترك عبد الملك استعمال الدنانير الرومية وضرب العملة الإسلامية في بلاد الشام. (المقرئ، 1967).

الأحكام القانونية والشرعية للعملات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً

وأما بخصوص عملة البتكوين فلم تكن بمفهومها العصري موجودة في عصر النبي وفي عصور الصحابة، ولكن بالقياس كانت هنالك أنواع من العملات التي تم ابتداعها لتحل محل عملية المقايضة مثل العملات الذهبية والعملات الفضية، وهي بهذا المفهوم تشبه العملات النقدية، ولكنها لا تشبه عملة البتكوين بشكل كامل.

لذلك فإنني سوف أقوم بدراسة موقف الشريعة الإسلامية من عملة البتكوين على اعتبارها أمر مستحدث، وبالتالي فإن التعامل معها سيكون على مبدأ القياس لإيجاد حكم لأمر مستحدث في حياة المسلمين. وهنا سوف أقيس عملة البتكوين على ما يشبهها من العملات التي سادت في المراحل التاريخية المختلفة منذ عهد النبي عليه الصلاة والسلام وحتى يومنا هذا.

اتجاهات الفقه الإسلامي في الحكم على عملة البتكوين فكان له :

الاتجاه الأول: ذهب الحنفية والمالكية وأحمد بن حنبل إلى أن الفلوس الرائجة تعطى صفة الثمنية، وتلحق بالنقود الذهبية والفضية، ففيها الزكاة، ويقع في معاملاتها الربا، فلا يجوز بيعها نسيئة ولا بيعها بجنسها متفاضلة، لأن الناس تعارفوا على أنها نقود. (الكساني، 1996).

وقال الإمام مالك: " لو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين، لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة ". (الكساني، 1996).

فالاتجاه الأول يستند إلى أن الفلوس لها حكم الثمنية مثل الذهب والفضة بناء على قبول الناس لها (الإمام مالك، 1993). ويستند أيضاً إلى أن الفلوس مثل الذهب والفضة في الثمنية، والتعليل بالثمنية تعليل بوصف مناسب، فمن المقصود من الأثمان أن تكون معياراً للأموال يتوصل لها إلى معرفة مقادير الأموال، ولا يقصد الانتفاع بعينها.

كما استند أصحاب الاتجاه الأول إلى عموم الضرر، وحصول الظلم عند اعتبارها عرضاً من العروض فيباع الفلاس بالفلسين، ولو جعلت ثمناً واحداً لا يزداد ولا ينقص بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح أمر الناس.

وأما الاتجاه الثاني: فقد ذهب الشافعية والحنفية في قول آخر، والحنابلة في رواية ثانية وهي أن الفلوس عرض فلا تعطى صفة الثمنية ولا تلحق بالنقود الذهبية والفضية، فلا يجب فيها الزكاة إلا إذا أعدت للتجارة، ويجوز بيعها نسيئة، كما يجوز بيعها بجنسها متفاضلة، قال الشافعي رحمه الله: ولا بأس بالسلف في الفلوس إلى أجل لأن ذلك ليس مما فيه الربا. (لطفي، 2021).

الأحكام القانونية والشرعية للعملات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً

وقد استند الاتجاه الثاني إلى أن الذهب والفضة العلة في ثمنيتهما كونهما جنس الأثمان غالباً، وهذه علة قاصرة عليهما لا تتعداهما، إذ لا توجد في غيرهما وغير الأثمان خلقة كالفلوس مثال تعتبر كالعروض. كما برروا ذلك بأن خروج الفلوس عن علة الكيل والوزن، فهي ليست مكيلة ولا موزونة. وايضا استندوا على عدم ورود النص على ثمنية الفلوس، وعدم إجماع العلماء على ذلك. ولكن الرد على أسانيد الاتجاه الثاني (المختار، 2017).

صحيح أنه لم يرد النص الصريح على ثمنية الفلوس، ولكن بالقياس واكتمال أركانه تتحقق علة الثمنية وتطبق على الفلوس، ويعتبر القياس من الأدلة الشرعية. أما عدم إجماع العلماء على ثمنية الفلوس فليس دليلاً على عدم الثمنية، فقد اختلف العلماء في مسائل كثيرة ولا يصح أن نقول بعدم صحة مسألة لعدم الإجماع، فالإجماع لا يتحقق دوماً.

أما حكم التعامل بعملة البتكوين فكان هنالك ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: حرم التعامل والتداول بها مبرراً ومستنداً إلى الأسباب التالية (فاضل، 2021):

1- يرى أن عملة البتكوين تفتقر لخصائص العملة التقليدية، ومن وجهة نظرهم بأنها ليست عملة، وذلك لأن العملة يجب أن تتصف بمميزات وهي: أن تكون شائعة بين الناس ومقبولة كوسيلة للدفع وأداة للوفاء.

وأن تكون صادرة عن جهة وسلطة معروفة. وأن تكون أيضاً أداة لقياس السلع والخدمات.

وقد أيدوا قولهم بحديث عن رسول الله صل الله عليه وسلم وهو " نهى رسول الله صل الله عليه وسلم عن بيع الحصة، وعن بيع الغرر " (الإمام مسلم، 2001).

2- شكل النقود في النظام الإسلامي محصور في الذهب والفضة فقط، وذلك استناداً لذكر القرآن والسنة وتعامل الرسول عليه الصلاة والسلام بهما.

3- فالاتجاه الأول يرى أن البتكوين سلعة مجهولة المصدر وهي تفتح الباب أمام ارتكاب الجرائم المحرمة شرعاً وقانوناً، كالنصب والاحتيال والمضاربات وتجارة المخدرات وغيرها من الجرائم، فلا يجوز بيعها ولا شراؤها.

4- إن إصدار النقود للحاكم فقط مستندين إلى قول الإمام أحمد بن حنبل "لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان" (أبي يعلى، 1997)، وأن عملة البتكوين مجهولة المصدر.

الأحكام القانونية والشرعية لل عملات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً

ولكن الرد على أسانيد الاتجاه الأول بما يلي:

إن عملة البتكوين وسائر العملات الافتراضية مقبولة لدى العديد من الشركات والأفراد، وذلك لزيادة عدد إقبال مستخدميها عليها من مختلف أنحاء العالم، وتبني الكثير من الشركات والمؤسسات التعامل بها وعدها وسيلة للدفع.

وأما الغرر الحاصل بسبب تذبذب أسعارها راجع إلى المضاربة بهذه العملة، ولكن الغرر الحاصل ليس سبب كافٍ لتحريم التداول بالعملات الرقمية وإنما نتيجة المضاربة بها، فالأولى تحريم الأمور التي تؤدي إلى الغرر بدلاً من تحريم التعامل بها. وأما شكل النقود كان محصوراً في الذهب والفضة فقط، فإن مع تطور العصور شهدنا أن العملة تطورت معها، وأصبحت ورقية ومعدنية تخلو من الذهب والفضة ومتعارف عليها كوسيلة للدفع ومخزن للقيمة بين الناس.

أما الاتجاه الثاني: صادق على أن عملة البتكوين هي عملة، وذلك لما لها قابلية وتعارف عند الناس مستندين بنية الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما قال للمسلمين: " هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل، فقالوا له إذن لا بغير. فأمسك. (فاضل، 2021).

وأما الاتجاه الثالث: فقد ذهب بعض من فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يجوز ضرب وإصدار العملات من دون أمر الحاكم مستندين على ما يلي: (لطفي، 2021).

1-الدولة لها الحق في إصدار العملة للحفاظ على النشاط الاقتصادي فيها، وعدم إلحاق ضرر بمصالحها.

2-العملة التي تصدر بعيداً عن أمر الحاكم وإشراف الدولة معرضة للغش والتزوير والفساد.

3-إصدار النقود وظيفة خاصة بالحاكم والدولة.

وقد قال سعيد بن المسيب: " إن أول من ضرب المنقوشة عبد الملك بن مروان ونقش عليها نقشاً خاصاً بالمسلمين، ومنذ ذلك العصر أصبح إصدار النقود محصوراً للدولة. " (الماوردي، 1997).

الرد على أسانيد الاتجاه الثالث:

إن عملة البتكوين إن أجازها حاكم الدولة فهي عملة مشروعة وجائزة وإن لم يجزها تكون محرمة، فالأمر متوقف على إجازة وإرادة ورضا حاكم الدولة، وإن سكوت الحاكم عن هذه العملة يعتبر قبولاً فالسكوت في معرض الحاجة بيان.

الأحكام القانونية والشرعية للعملات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً

أما دار الإفتاء المصرية فقد ذهبت إلى تحريم التداول بالبتكوين شرعاً مبررة ذلك بالأسباب التالية (فاضل، 2021):

- 1- الآثار السلبية على الاقتصاد.
- 2- إخلالها بتوازن السوق.
- 3- عدم تغطية المتعاملين فيها بالحماية القانونية والرقابة المالية.
- 4- الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة والغش في مصرفها ومعياريها وقيمتها.
- 5- عملة ليست مادية.

ومن وجهة نظر الباحث المتواضعة: فإنني أتفق مع وجهة نظر الاتجاه الثاني في حكم تداول العملات الرقمية، حيث تكون عملة البتكوين عملة، وذلك لقبولها عند معظم الناس كأداة للوفاء ووسيلة للدفع، وكما قال ابن تيمية: "وأما الدراهم والدينار فما يعرف له حد طبعي ولا شرعي، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به، بل الغرض منه أن يكون معياراً لما يتعاملون به، والدراهم والدينار لا تقصد لنفسها، بل هي وسيلة إلى التعامل بها ولهذا كانت أثماناً" (أبو ليل، 2019).

فعملة البتكوين تعد عملة وذلك لانتشارها وقبولها بين الناس وقد أصبحت حقيقة وواقعاً مفروضاً، كما أنها تتطور وتزداد مع مرور الوقت ولا شك أن تقدمها سيغير نظرة العالم أجمع كما غير اقتصادها، وكذلك فإن هذه العملة ستصبح مع مرور الوقت عملة معتمدة لدى جميع الدول متى ما تم الاعتراف بها كعملة من قبل جميع الدول أو أغلبها وتنظيمها ضمن قوانين تمنع التحايل بها وتحمي مستخدميها.

الخاتمة :

إن تطور الحياة المعاصرة في مختلف المجالات تبعه تطور في عالم التكنولوجيا والاتصال على المستوى العالمي مما جعلت من قوانين العملات والعقود الإلكترونية أكثر صعوبة وتعقيداً وأصبحت غير قادرة كلياً عن مسايرة هذه التطورات الكبيرة، وبما أن القانون لغاية الآن لم يحدد طبيعة وأحكام عملة البتكوين، كما أن آراء الفقه الإسلامي المتباين في إعطاء الشرعية للتعامل بهذه العملة بسبب عدم تنظيم قانوني واضح يحددها طبيعتها وطرق التعامل بها، ويزداد الأمر صعوبة لكونها لا تخضع

الأحكام القانونية والشرعية للعمليات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً

لسيطرة مركزية من قبل المؤسسات المالية المحلية والدولية خصوصاً في ظل ظهور آليات وأساليب جديدة ومبتكرة للعمليات الإلكترونية وإجراء العقود الإلكترونية والمدفوعات ضمن طرق سرية لا تخضع للرقابة المالية، إلا أن الشريعة الإسلامية كان لها آراء متعددة في مدى شرعيتها وتحريمها لكونها ليس لها وجود مادي ملموس.

النتائج:

من المعلوم أن أهداف الشريعة والقانون في تنظيم العلاقات في المجتمع متوافقة مع قضايا العصر وعدم الجمود، لذلك فالتعامل بعملة البتكوين من خلال تقنية البلوك تشين هي قضية مهمة على المستوى المحلي والدولي، خصوصاً أن هذه العملة أخذت مكانة وقبول كبير رغم عدم وجودها المادي الملموس وغياب التنظيم القانوني لها، لذلك فقد توصلت إلى نتائج هامة كما يلي:

- 1- عدد مستخدمين عملة البتكوين في تزايد مستمر كعملة افتراضية وبدون تنظيم.
- 2- أن العولمة فرضت التحول على العالم إلى النظام الاقتصادي الرقمي.
- 3- تشفير التعامل بالبتكوين يؤدي إلى مخاطر ومشكلات مالية واقتصادية وقانونية تواجه الأفراد والمجتمعات والاستثمار.
- 4- عدم وجود رقابة مالية للتعامل بالبتكوين يؤثر على الاقتصاد الوطني والدولي بشكل سلبي.
- 5- ضعف البنية التحتية لهذه العملة لأنها تنتج رقمياً ودون تدخل أي سلطة قانونية وهذا قد يسبب خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني في غياب تشريع خاص للتعامل مع بتكوين.
- 6- يعتبر البتكوين وسيلة لإجراء العمليات المشروعة والغير مشروعة
- 7- عدم وجود مفهوم موحد وثابت لعملة البتكوين ووسيلة التعامل بها تقنية البلوك تشين لعدم وجود جهة معينة مسؤولة عنها.
- 8- عملة البتكوين تختلف عن العملة الإلكترونية لكون العملة الإلكترونية تصدرها جهات مركزية يحكمها نظام قانوني.
- 9 - تباين الآراء في الفقه الشرعي حول التحريم والإباحة لوجود الغرر الفاحش ومجهولية المحل
- 10- بتكوين لديها مخاطر كبيرة ومستقبل غير مؤكد للأفراد والاقتصاد نتيجة للتعامل معها في وضعيتها الحالية.

الأحكام القانونية والشرعية للعملات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً

التوصيات:

من خلال دراستي لعملية البتكوين والآراء القانونية والشرعية المتعددة بخصوص التعامل بها، يوصي الباحث ما يلي:

- 1- لابد من تضافر الجهود المحلية والدولية لوضع الآليات والوسائل المناسبة لعملية البتكوين ويتم من خلال إصدار القوانين الخاصة التي تنظم عملها والتعامل بها في شتى المجالات على المستوى الدولي.
- 2- يجب أن يكون هناك دور فاعل للبنوك المركزية والمؤسسات المالية للقيام بدور حقيقي لمراقبة التعامل بهذه العملة في الدول من خلال ربط تقنيات تلك العملة داخل نظام البنوك.
- 3 -حكومات الدول هي المسؤول الأول لحماية التعاملات الالكترونية باستخدام البتكوين كوسيلة دفع من خلال إصدار تراخيص الاستخدام لمنع الاستخدام الغير مشروع لهذه العملة.
- 4 - لابد من تحديد عملة البتكوين من خلال تنظيمها قانونياً من أجل ضمان استخدامها الآمن في حال اعتمادها، وتكون بعيدة عن المخاطر المحتملة والتهديدات المتوقعة.
- 5 - تطوير الوسائل المناسبة لمراقبة التعامل بعملة البتكوين وحركتها بما يحقق المصلحة الوطنية والاقتصادية.
- 6- اوصي بان يكون لصندوق النقد الدولي دور في تحديد القواعد والضوابط لدمج هذه العملة مع قواعد النظام النقدي العالمي.
- 7 - ضرورة عقد اتفاقات دولية بين الحكومات للتنسيق بين المؤسسات النقدية الدولية والمحلية

المراجع

- 1- القرآن الكريم.
- 2- الطرابلسي، طاهر، (1959)، ترتيب القاموس المحيط، ج 4، القاهرة، مطبعة الإستقامة.
- 3- القانون المدني الأردني (1976)، رقم 43، المادة 53.
- 4- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردني، رقم 46، (2007)، مادة 2.

الأحكام القانونية والشرعية لل عملات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً

- 5- شاهين، عبد الحليم، (2020) الخصائص الاقتصادية للبتكوين "دراسة تحليلية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد 2
- 6- ديب، محمد، (2018)، تعاملات العملة الافتراضية (دراسة قانونية)، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 10.
- 7- يحيى، صبري، (2019)، البتكوين دراسة قانونية، دار الجيل للنشر، القاهرة.
- 8- بن عبد العزيز، عبدالله بن سليمان، (2017)، النقود الافتراضية (مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، العدد 1، 2017.
- 9- محمد، حسن، (2017)، بتكوين ودورها في تمويل الحركات الارهابية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، سلسلة تعليقات، الرياض، السعودية.
- 10- المنصوري، محمد العوامي، (2021). البتكوين والعملات الرقمية، الاسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية.
- 11- طارق، حمزة، (2011)، النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع، دار زين الحقوقية، بيروت.
- 12- لطفي، خالد حسن أحمد، (2021). مستقبل العملات الرقمية البتكوين، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 13- أبو زهو، حسن عبد الله، (2018). "العملة المشفرة (البتكوين) تكييفها وحكمها الشرعي دراسة فقهية مقارنة"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات في كفر الشيخ، العدد 2، 170-274.
- 14- طارق، حمزه، (2011)، النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع، دار زين الحقوقية، لبنان.
- 15- ابي يعلى، (1995) الأحكام السلطانية، دار إشبيليا للنشر، القاهرة.
- 16- الأشقر، عمر، (1418)، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، لمجموعة من الباحثين : عمر الأشقر، محمد الأشقر، شبير، عمان، دار النفائس .

الأحكام القانونية والشرعية للعملات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً

- 17- الإمام مسلم، (1986)، باب الربا، صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، المجلد الرابع، ج 11، ص 11 رقم 1584، مطبعة مؤسسة مناهل العرفان بيروت.
- 18- المقرئزي، (1967)، تقي الدين أحمد بن علي، النقود الإسلامية، ط 5، منشورات المكتبة الحيدرية.
- 19- الكاساني، (1996)، بدائع الصنائع، منارة العلم للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 20- الإمام مالك، (1993) المدونة الكبرى- كتاب الصرف (5/3) ، دار النيل للنشر، القاهرة.
- 21- المختار، علي، (2019)، الأحكام القانونية للنقود، دار الجيل الحديث للنشر، القاهرة .
- 22- فاضل، باسم محمد ، (2021). التنظيم القانوني للعملة الافتراضية البتكوين نموذجاً، بيروت: دار الفكر الجامعي.
- 23- أبو ليل، محمد ، (2019).حكم إصدار العملات الرقمية من منظور السياسة الشرعية، المؤتمر الخامس عشر لكلية الشريعة الإسلامية، جامعة الشارقة الإمارات، بعنوان العملات الافتراضية في الميزان.
- 24- Mandjee,T.(2015).”Bitcoin,its Legal Classification and its Regulatory Framework”,OP.Cit.,p165
- 25-F.Drummond,”Bitcoin: du service de paiement au service d’investissement?”,Bull.Joly Bourse,2014,n5,p.249
- 24- H.Vauplane et S. Cazaillet,”Bitcoin: money,money,money?”,Hebdo e`d.n567 du 17/4/2014,p.4
- Court of Justice of The European Vniun, Case C-264/14,in22/10/201